مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: السّياسات الاقتصادية الكلّية ودورها في تحفيز الاستثمار الكليّ (دراسة تحليلية ورؤية مُستقبلية لإعادة الإعمار في سورية)
اسم الكاتب: د. كارول فريد الصايغ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/80
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السّياسات الاقتصادية الكلّية ودورها في تحفيز الاستثمار الكليّ "دراسة تحليلية ورؤية مُستقبلية لإعادة الإعمار في سورية"

د. كارول فريد الصايغ*

المُلخص

تحتل السّياسات الاقتصادية الكلية موضعاً بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر بدورها في تحقيق النّمو الاقتصادي والتّنمية الاقتصادية لأي بلد.

لقد طرأت تطورات على معدلات النّمو الاقتصادي في سورية لا سيما مع تطبيق سياسة اقتصادية كلّية مفادها نقل الاقتصاد السّوري بشكلٍ تدريجي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السّوق، إلّا أنَّ الأزمة الرّاهنة التي تمر فيها سورية أثرت تأثيراً مباشراً على الاستثمار، الأمر الذي يتطلب تفعيل سياسة اقتصادية هادفة لإعادة تحفيزه بتوفير بيئة استثمارية مشجعة باستخدام أدوات السّياسات الاقتصادية استخدامًا ينعكس إيجاباً على الاستثمار الكلي في سورية.

يسعى البحث لتحديد دور السّياسات الاقتصادية في التّأثير على الحجم الكلي للاستثمار، مع وضع رؤية مستقبلية للسياسة الاقتصادية المُقترحة لتحفيز الاستثمار الكلي في سورية بما يحقق متطلبات إعادة الإعمار، ويعتمد على المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً أسلوب التحليل العاملي، ويتناول حالة سورية للفترة (1990– 2018)، وتبين نتائجه أهمية دور كل من السّياستين المالية والتجارية في تفعيل الاستثمار الكلي في سورية.

الكلمات مفتاحية: السّياسة الاقتصادية، الضرائب على الدخل، العرض النّقدي، الصّادرات، الواردات، الاستثمار الكلي.

* مدرسة - كلية العلوم الادارية والاقتصادية - جامعة الوادي الدولية الخاصة، ريف حمص، سورية.

Macroeconomic policies and their role in stimulating overall investment "An analytical study and a future vision for reconstruction in Syria"

Dr. Carol Alsayegh *

ABSTRACT

Macroeconomic policies occupy a very important place in contemporary economic thought through their role in achieving the economic growth and economic development of any country.

There have been developments in the rates of economic growth in Syria, especially with the application of a macroeconomic policy to transfer the Syrian economy gradually from the planned economy to the market economy, but the current crisis in which Syria is passing has directly affected investment, which requires activating a targeted economic policy to re-stimulate it. By providing an encouraging investment environment using economic policy tools in a way that reflects positively on the overall investment in Syria.

The research seeks to define the role of economic policies in influencing the overall investment, while setting a future vision for the proposed economic policy to stimulate total investment in Syria in order to achieve the requirements of reconstruction, and depends on the descriptive analytical approach using the method of global analysis, and deals with the case of Syria for the period (1990-2018) And its results show the importance of the role of both financial and trade policies in activating the total investment in Syria.

Keywords: Economic policy, taxes on income, money supply, exports, imports, total investment.

* Lecturer, Faculty of Management& Economics, Wadi International University, Homs, Syria.

المقدمـــــة:

تحتلُ السّياسات الاقتصادية الكلية أهميةً كبيرةً وتتمثل في مجموعة القرارات المُتخذة من السّلطات العمومية من أجل تحقيق الأهداف المُتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلدٍ ما سواء في الأجل القصير أو الطويل، ونتيجةً لذلك أصبحت الحكومات على وعيٍ تامٍ بمسؤوليتها في تحقيق التّنمية واستقرار الاقتصاد الكلي، ومستعدة للتّدخل الاقتصادي بشتى أنواع أدوات السّياسة الاقتصادية لمكافحة اختلالهِ. ونتيجةً للتقلبات الاقتصادية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي فرض على الدّول مجموعة من السّياسات الاقتصادية الكلّية، والتي تعد السّياسة المالية والنّقدية والتجارية من أهمها. كما تكتسب العلاقة بين السّياسات الاقتصادية والاستثمار الكلي أهميةً كبيرةً في الوقت الحاضر، وذلك للدور الهام الذي يمارسهُ الاستثمار الكلّي في التّنمية والإصلاح الاقتصاديين، ونظراً لتأثره بالسّياسات الحكومية المُطبقة إذْ يؤدي الاستثمار دورًا مهمًا في تحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر وعالٍ في الاقتصاد الوطني، وذلك في حال توافر الموارد المالية إلى جانب العوامل الأخرى كالموارد الطّبيعية والقوى العاملة الماهرة والظّروف السّياسية والاجتماعية المُلائمة، كما يمكن محاربة البطالة عن طريق رفع معدل النّمو الاستثماري وتأمين فرص العمل، اللذين يساعدان على تنشيط الحياة الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

مشكلة البحث:

لقد أصبحت الحاجة إلى السّياسات الاقتصادية ضرورةً تفرضها حقيقة مُسلم بها، وهي أنّه ليس هناك اقتصاد في وقتنا المعاصر يستطيع تحقيق تحفيز الاستثمار تحفيزاً يسهم في تحقيق نموٍ اقتصادي مرنٍ وتنميّةٍ اقتصادية واجتماعية دون وجود سياسة اقتصادية مرنة ومتوازنة ذات كفاءة جيدة، وعليه تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السّؤال الآتي:

ما دور السّياسات الاقتصادية الكلية في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية؟

أهميـة البحث:

تبـرز أهميـة هـذه الدراسـة بدراسـة السّياسـات الاقتصـادية السـورية وتسـليط الضـوء علـى فاعليتها فـي التّأثير فـي الاستثمار الكلـي، بالإضـافة إلـى التّوصـل إلـى متغيـرات السياسـات الاقتصـادية الأكثـر معنويـة فـي تأثيرهـا فـي الاسـتثمار للتّركيـز علـى تفعيلهـا فـي سـبيل زيـادة معدل الاستثمار الكلي في سورية بما يُمكن من وضع رؤية مستقبلية لمرحلة إعادة الإعمار.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل السّياسات الاقتصادية الكلية ودورها في تحفيز الاستثمار الكلـي فـي سـورية، كمـا يهـدف إلـى وضـع مقترحـاتٍ للسياسـات الاقتصـادية الحكوميـة تكـون بمثابـة رؤية مستقبلية لمرحلة إعادة الإعمار في سورية، ونعبر عنها بالآتي:

1. دراسة السياسات الاقتصادية الكلية (المالية، النقدية، التجارية) وتطورها قبل الأزمة وخلال سنوات الأزمة وتحليلها.
2. قيـاس العلاقـة بـين مكونـات السّياسـات الاقتصـادية والاسـتثمار الكلـي فـي سـورية وتحليلها للتّوصل إلى متغيرات السياسات الاقتصادية الأكثر معنوية في تأثيرها في الاستثمار الكلي في سورية.
3. وضـع مقترحـات للسياسـات الاقتصـادية الكليـة بوصـفها رؤيـة مسـتقبلية فـي مرحلـة إعادة الإعمار في سورية.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها:

هناك دور للسياسات الاقتصادية الكلية في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية.

منهجية البحث:

استُخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والأسلوب الإحصائي في جمع البيانات وتبويبها ومعالجتها وتحليلها، وذلك لاختبار الفرضيات عن طريق تحليل البيانات الثّانوية.

مصادر جمع المعلومات والبيانات:

المكتب المركزي للإحصاء، ومصرف سورية المركزي، ووزارة المالية السّورية.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

حدود الدّراسة الزّمانية: يمتد البحث على فترة زمنية (1990–2018).

حدود الدراسة المكانية: الجمهورية العربية السورية.

الدراسات السابقة:

1– دراسة (جديد، 2009) بعنوان: فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية[1].

هدفت الدراسة إلى تحديد موقع السياسة المالية بين مختلف العوامل المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري في سورية، ودراسة تأثير التغيرات التي طرأت على النظام الضريبي ومدى قدرته على جذب الاستثمارات، بالإضافة إلى دراسة تأثير الإنفاق العام الاستثماري على حجم الاستثمار الكلي وذلك خلال الفترة 1990–2007، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى أن لسياسة الإنفاق العام دور جيد في توجيه الإنفاق العام لإنشاء المدن الصناعية المتكاملة التي جذبت الاستثمارات.

2– دراسة (سالكي، 2010) بعنوان: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة بعض دول المغرب العربي[2]. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء

[1]– جديد، شيرين (2009). فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية. أطروحة ماجستير منشورة. قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.

[2]سالكي، سعاد (2010). محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري: الجزائر.

على السياسة المالية ومدى إسهامها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما هدفت إلى مقارنة فعالية السياسة المالية بين دول المغرب العربي واعتمد الباحث المنهج الوصفي والتحليلي وتوصل إلى كون العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار علاقة مهمة لابد من التوصل إلى نسجها بترشيد الإنفاق العام.

3- دراسة (الخزرجي، 2012) بعنوان: السياسة النقدية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي مع إشارة خاصة لتجربة كردستان العراق بعد عام 2003[1]. هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة الاستثمار الأجنبي في كردستان العراق بعد عام 2003، وقياس مدى فعالية سياسة التصحيح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي وتعزيز البيئة النقدية الملائمة لذلك، واعتمدت المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي، وتوصلت إلى أن تحرير سعر الفائدة بعد عام 2003 أسهم في تحديد أسعار فائدة حقيقية تحفز الادخار وأسهمت في تطوير القطاع المصرفي الذي يعدّ من أساسيات البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي.

4- دراسة (Olweny& Chiluwe,2012) بعنوان: تأثير السياسة النقدية على القطاع الخاص الاستثماري في كينيا. [2]

هدفت إلى تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والاستثمار الخاص في كينيا بملاحظة أثر التغير في السياسة النقدية في الاستثمار الخاص وكيفية استجابته للتغير في السياسة النقدية بدراسة تأثير كل من الديون المحلية والادخار المحلي وعرض النقود على استثمار القطاع

[1]-الخزرجي، ثريا (2012). السياسة النقدية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي مع إشارة خاصة لتجربة كردستان العراق بعد عام 2003. مجلة جامعة نوروز، العدد صفر.

[2] Olweny, Tobias & Chiluwe, Mambo (2012). The effect of Monetary Policy on Private Sector Investment in Kenya .Jornal of Applied Finance & Banking. Vol (2),No(2), UK.

الخاص باستخدام نماذج الانحدار والتكامل المشترك للفترة 1196–2009 وتوصلت إلى أن العلاقة بين الاستثمار الخاص والمدخرات المحلية وعرض النقود إيجابية.

بعد استطلاع الدراسات السابقة نلاحظ أنّها تناولت دراسة كل سياسة من السياسات الاقتصادية على حدة وأثرها في الاستثمار، بينما الدراسة الحالية تبحث في دور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي من خلال قياس أثر متغيرات السياسات الاقتصادية في الاستثمار الكلي للتوصل إلى متغيرات السياسات الاقتصادية الأكثر معنوية في تأثيرها على الاستثمار للتّركيز على تفعيلها في سبيل زيادة معدل الاستثمار الكلي في سورية.

1. ماهية السّياسة الاقتصادية الكلية:

تلعب الدّولة دوراً مهماً وأساسياً في إدارة الاقتصاد الكلي على النّحو الذي يكفل الاستقرار السّعري والتّوازن الخارجي والعدالة في التّوزيع، بالإضافة إلى وظائفها التّقليدية، ولقد وردت مجموعة من التّعاريف للسياسة الاقتصادية الكلية نذكر أهمها: تعرف السّياسة الاقتصادية الكلية بأنّها: "مجموعة من الموارد المستخدمة من قبل الدولة لتحقيق الأهداف التي وضعت لتحسين الوضع الاقتصادي العام في البلاد.[1] كما تعرف، أيضًا، بأنَّها: "مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، والدّولة هي المسؤولة عن إعداد هذه السّياسة وتنفيذها[2]. كما يعرفها بعضهم آخر على أنَّها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتّدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قرارتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية

[1]– قدي، عبد المجيد (2003). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (درسة تحليلية وتقييمية)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 24.

[2]– ابراهيم، نعمة الله (2001). أسس علم الاقتصاد (التحليل الجمعي).الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 153

للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة.[1] ومن ثمّ لا يخرج مفهوم السّياسة الاقتصادية الكلّية على أنّها: الأهداف + الأدوات+ الزمن

ويتضح من التعاريف السّابقة أنَّ السّياسة الاقتصادية الكلّية تتمثل في مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تقوم بها السّلطات العامة بغرض تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة خلال فترةٍ زمنيةٍ معينةٍ.

2. أنواع السّياسات الاقتصادية الكلية:

يمكننا التّمييز بين أنواع عدّة للسياسة الاقتصادية حسب الأجل؛ إذ هنالك السّياسة الاقتصادية الظّرفية، والسّياسة الاقتصادية الهيكلية. وتهدف السّياسة الظّرفية إلى استرجاع التّوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، في حين تهدف السّياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل الاقتصاد وبنيته في الأجل الطويل[2]، وعموماً يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النّوعين من السّياسة الاقتصادية في الجدول الآتي:

الجدول (1) مقارنة بين السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية

	السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية
المدة	الأجل القصير	الأجل الطويل
الهدف	استرجاع التوازنات	تكييف الهياكل
الآثار	كمية	نوعية

المصدر: عايب، وليد عبد الحميد.(2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، الطبعة الأولى، لبنان: مكتبة حسن العصرية، 77.

[1]– بن سمينة، دلال (2012). تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 123.

[2]–عايب، وليد عبد الحميد (2010).الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، لبنان: مكتبة حسن العصرية، 77.

3. أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تؤكد معظم الدّراسات الاقتصادية أنَّ هدف أيّ سياسة اقتصادية هو تحقيق الرّفاهية العامة، إلّا أنَّ هذه الأخيرة تختلف من دولةٍ إلى أخرى؛ لاختلاف الدّول فيما بينها واختلاف طبيعة النّظم الاقتصادية بها، وعلى الرّغم من هذا الاختلاف في مضمون السّياسة الاقتصادية بين الدّول إلّا أنَّ هذا لا يمنع من وجود أهدافٍ مشتركة بين أغلب السّياسات الاقتصادية الكلّية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين، ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف، وهي:

- البحث عن النّمو الاقتصادي والتشغيل الكامل.
- البحث عن التّوزان الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).
- استقرار المستوى العام للأسعار (التحكم في التضخم) [1].

4. أدوات السّياسة الاقتصادية الكلية:

تشير أدوات السّياسة الاقتصادية الكلية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها أهدافًا في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة ومن الممكن تسميتها بأدوات والطرق والأساليب، وإذا كنا نعتبر أدوات السّياسة الاقتصادية هي وسائل لتحقيق الأهداف، فإنَّ اختيار الوسائل يكون محدوداً بالمتغيرات التي تستطيع الدّولة التّأثير فيها. غير أنَّ علماء الاقتصاد يجمعون على أنَّ هنالك ثلاث سياسات اقتصادية رئيسية فعّالة في التّأثير على النّشاط الاقتصادي، هذه السّياسات الرّئيسية الثلاث هي: السّياسة المالية، السّياسة النّقدية، السّياسة التّجارية؛ إذ تعدّ أدوات السّياسة المالية والنّقدية والتّجارية ووسائلها أدوات السّياسة الاقتصادية الكلّية ووسائلها. وسنأتي على ذكرِ كلٍ منها بشيءٍ من التّفصيل:

[1]– بودخدوخ، كريم (2010). أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر2001–2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر،67.

4-1- مفهوم السّياسة المالية واتجاهاتها:

4-1-1- تعريف السياسة المالية: للسياسة المالية تعريفات عدّة نذكر منها:

"مجموعة من القواعد والإجراءات والتّدابير التي تتخذها الدّولة لإدارة النّشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية خلال فترةٍ زمنيةٍ معينةٍ، وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي وعلاج التّضخم والكساد [1]، وهي تشير، أيضاً، لجميع الإجراءات الحكومية التي يمكن أن يكون لها تأثير في مستوى تكوين الإيرادات والنّفقات. [2] وإنَّ وسائل السّياسة المالية تتمثل في ثلاث هي: النفقات العامة، والإيرادات العامة، والموازنة العامة. [3]

4-1-1- اتجاهات السياسة المالية:

يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين هما:

1. الاتجاه التوسعي: يظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الكساد، ويكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، بسبب قصور الطلب الكلي، وهذا يتطلب اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثمّ زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة، والارتفاع بمستوى التوظيف، ما يترتب على ذلك من زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، ويتم ذلك بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو المزج بين الأداتين معاً.[4]
2. الاتجاه الانكماشي: يظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية متمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه

[1]- عبد الحميد، عبد المطلب (2006). النظرية الاقتصادية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 425.
[2]- الخطيب، خالد، شامية، أحمد (2012). أسس المالية العامة، ط4، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 53.
[3]- ساكر، محمد (2006). محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 118.
[4]- مقلد، رمضان محمد، نجا، علي عبد الوهاب. 2007. مبادئ الاقتصاد الكلي، مصر: الدار الجامعية، 188.

الاستثمارات وانخفاض معدلاته، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة بسبب زيادة الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي، ومن ثمّ تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، ويتم ذلك بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو المزج بين الأداتين معاً. [1]

4-1-3- تطورات السياسة المالية السورية:

كانت السياسة المالية ومازالت في سورية جوهر السياسة الاقتصادية ومركزها نظراً لدورها في الجباية وآثارها في الإنفاق العام، فقد ركزت الحكومة في أعوام التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن 21 على دعم الاستثمار والإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين. أما في عام 2005 فقد تقرر في المؤتمر القطري العاشر للحزب سياسة (اقتصاد السوق الاجتماعي) بهدف تحقيق الازدهار الاقتصادي وتحسين ظروف المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أصدرت الدولة حزمة من القوانين والتشريعات لتحديث آلية السياسة المالية التي تخص جمع الضرائب والإنفاق الحكومي وتحقيق زيادة الحصيلة الضريبية، والسماح للقطاع الخاص بإقامة المصارف الخاصة ومؤسسات التأمين والمؤسسات الإنتاجية والخدمية بأشكالها كافة، وهذه الإجراءات التي قامت بها الحكومة أدت للنتائج الآتية:

1- على الرغم من ارتفاع حجم الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي من 22123 ل.س عام 1990 حيث كان الناتج 327229 مليون ل.س أي 6.8%، إلى115932 مليون ل.س من الناتج البالغ 974008 مليون ل.س أي 12% في عام 2001 ولتشكل نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلا أن العبء الضريبي العام في سورية

[1]- الحاج، طارق.1999. المالية العامة، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 219.

لم يتجاوز 13% خلال الفترة (1990–2010)، [1] إذ يعد من المعدلات المنخفضة بالمقارنة مع دول أخرى ففي مصر يبلغ العبء الضريبي /21%/، وفي الأردن /24%/، وفي تركيا/23%/.[2] وإن انخفاض العبء الضريبي في سورية يرجع للأسباب الآتية:

- ✓ ارتفاع معدل الضرائب يدفع المكلف للتهرب الضريبي.
- ✓ الوساطة لبعض التجار والصناعيين يجعل السلطات الضريبة غير قادرة على تكليفهم.
- ✓ انخفاض مستوى الأجور والرواتب للموظفين يدفعهم إلى التعامل مع الملكفين ومساعدتهم للتهرب من دفع الضرائب.
- ✓ الإعفاءات الضريبية بهدف تشجيع الاستثمار تؤدي لانخفاض عدد الملكلفين.

2– تزايد دور الإنفاق العام في الطلب الكلي في الاقتصاد، فقد كان الإنفاق العام يعادل 61875 مليون ل.س من الناتج 327229 مليون ل.س أي 19% من الناتج تزايد إلى 33% من حجم الناتج أي بلغ 548.4 مليار ل.س عام 2010 إلى الناتج البالغ 2791.8 مليار ل.س. [3] وتعود الزيادة في حجم الإنفاق العام إلى انخفاض قيمة النقد بسبب ارتفاع مستوى الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كمية النقود المطروحة في التداول، كما أن حالات التضخم التي شهدها الاقتصاد السورية والتي عنت أن تكون الزيادة في حجم النفقات العامة لبعض السنوات زيادة ظاهرية أكثر منها زيادة فعلية فقد ازدادت النفقات العامة لعام 2005 بمعدل 2.34% في حين كان معدل التضخم لعام 2005 (7.4%) مما عنى أن هذه الزيادة كانت ظاهرية ولم تكن حقيقية، والأمر نفسه كان في عام 2006 حيث كان معدل

[1]–حسبت النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على أرقام المجموعة الاحصائية السورية. العبء الضريبي =الضرائب/ إجمالي الناتج المحلي.

[2]–غندور، غسان (2017). النظام الضريبي السوري وآثاره الاقتصادية خلال الفترة (2001–2010)، مجلة جامعة كركوك، المجلد 7 العدد 7، السليمانية، العراق، 275.

[3]–حسبت النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على أرقام المجموعة الاحصائية السورية.

التضخم 10% أكبر من معدل نمو النفقات العامة 7.61%،[1] كذلك كان للتزايد السكاني دور في زيادة الإنفاق العام؛ إذ تضاعف عدد سكان سورية منذ عام 1990 وحتى عام 2010 وازداد عدد السكان من حوالي 12 مليون نسمة عام 1990 إلى ما يزيد عن 24 مليون نسمة عام 2010، وهذا ما استدعى بالضرورة ازدياد حجم النفقات العامة لمواجهة الحاجات العامة المتزايدة بازدياد عدد السكان. [2]

أما المالية العامة التي ظهرت خلال الأزمة فقد تميزت بالخصائص الآتية:

1. انخفاض العبء الضريبي من 11% عام 2010 إلى 6.1% في عام 2016، فقد وصلت الضرائب عام 2016 نحو 253 مليار ل.س، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 4175.8 مليار ل.س،[3] وذلك بسبب تعطل العديد من المصانع والورش وبعض المدن بكاملها، واعتمدت السياسة المالية على الضرائب غير المباشرة فقد كانت بحدود 34% من إجمالي الإيرادات الضريبية في السنوات السابقة للحرب، وازدادت لتصل إلى 58% في عام 2017 والضرائب غير المباشرة لأنّها تفرض على الاستهلاك وليس على الدخل والثروة، ومن ثمّ فهي تسهم في زيادة الفقر، لا سيما عندما تكون نسبتها من إجمالي الإيرادات الضريبية مرتفعة، كما يشير ارتفاعها إلى أن النظام الضريبي مازال لا يراعي معيار العدالة الاجتماعية. [4]
2. استمرار الدولة بتمويل نفقاتها العامة على الرغم من الأزمة السائدة في البلاد، الأمر الذي أدى لزيادة الإنفاق العام بالمبالغ؛ إذ وصل حجم الإنفاق العام إلى 2660 مليار

[1]– السيوفي، قحطان (2008). السياسة المالية في سورية (أدواتها– ودورها الاقتصادي)، سورية: منشورات وزارة الثقافة، 107.

[2]– السيوفي، قحطان (2008). السياسة المالية في سورية (أدواتها– ودورها الاقتصادي)، مرجع سبق ذكره، 108.

[3]– حسبت النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على أرقام المجموعة الاحصائية السورية. العبء الضريبي =الضرائب/ إجمالي الناتج المحلي.

[4]– حسبت النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على احصائيات وزارة المالية السورية للضرائب المباشرة وغير المباشرة للأعوام المذكورة.

ل.س لعام 2017 وبلغ في عام 2018 نحو 3185 مليار ل.س،[1] لكن ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة وصلت إلى 1000% خلال الأزمة ما قلل من أهمية هذا الارتفاع، وتكاد الدولة تشبع خدماتها في أدنى الحدود.

3. ازدياد حجم الإنفاق الجاري بعد عام 2011؛ إذ وصلت نسبة هذا الإنفاق من الإنفاق العام 80.1% عام 2013 بينما سجلت (74.5%) عام 2017 في حين لم يتجاوز 57% في عام 2010،[2] وهذا يعطي تصوراً واضحاً عن التراجع الكبير للإنفاق الاستثماري على حساب الجاري، وهو ما تقوم به الدولة عادةً عند تعرضها للأزمات والحروب لتلبية الاحتياجات الأساسية والطارئة وإعادة ترتيب الأولويات.
4. ازداد عجز الموازنة من 176414 مليون ل.س عام 2010 إلى حوالي 754324 مليون ل.س في عام 2017 وتقدر نسبة العجز من الموازنة ب 28.36%.[3] وقد موّل العجز عن طريق الإصدار النقدي الأمر الذي زاد من معدلات التضخم، وأدى ذلك لانخفاض سعر صرف الليرة السورية.

4-2- مفهوم السياسة النقدية ووسائلها واتجاهاتها:

4-2-1- مفهوم السياسة النقدية:

تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون للسياسة النقدية حيث عرفها (Kent) بأنها: "مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل.[4] كما تعرف بأنها "مجموعة الإجراءات التي

[1]-نشرات أرقام الموازنة للأعوام المذكورة، مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية.
[2]-حسبت النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على نشرات أرقام الموازنة للأعوام المذكورة، مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية، حيث بلغت قيم الإنفاق الجاري (110800. 1982000) مليون ل.س والكلي (1383800، 2660000) مليون ل.س للأعوام 2013 و2017 على الرتيب.
[3]-مصرف سورية المركزي، نشرات أرقام الموازنة للأعوام المذكورة، دمشق، سورية.
[4]-حداد، أكرم، هذلول، مشهور (2005). النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، ط1، الأردن: دار وائل للنشر، 183.

تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة".[1]

ومن التعريفين السابقين يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها عبارة عن الوسائل والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية بناءً على الأهداف الاقتصادية المحددة خلال فترة زمنية معينة. وتهتم بتوفير السيولة اللازمة للسير الحسن للاقتصاد ونموه، مع المحافظة على استقرار النقد[2] لأنها سياسة تتعلق بالمعروض من النقود. [3]

4-2-2- اتجاهات السياسة النقدية: للسياسة النقدية اتجاهان هما: [4]

✓ الاتجاه التوسعي: ويسمى بالسياسة النقدية التوسعية، ويظهر هذا الاتجاه عندما يكون الهدف منه زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومكافحة البطالة عن طريق زيادة المعروض النقدي بواسطة عملية الشراء في السوق المفتوحة أو تخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، إلا أنه ينتج من ذلك زيادة في الضغوط التضخمية وكذا تدهور في الحساب الخارجي.

✓ الاتجاه الانكماشي: ويسمى بالسياسة الانكماشية، ويظهر هذا الاتجاه عندما يكون الهدف منه الحد من التضخم أو تخفيض العجز في التوازن الخارجي، وهذا عن طريق تخفيض المعروض النقدي بواسطة عملية البيع في السوق المفتوحة أو رفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني، إلا أنه ينتج من ذلك انخفاض في النمو الاقتصادي وزيادة البطالة.

---

[1]-حلمي، مراد (2007). مالية الدولة، مصر: منشورات جامعة عين شمس، 89.

[2]-مصطفى، أحمد، السيد حسين، سهير (2000). السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 39.

[3]-الحلاق، سعيد، العجلوني، محمد (2008). النقود والبنوك والمصارف المركزية، الأردن: دار البازوري، 235.

[4]-راتول، محمد، كروش، صلاح الدين (2014). تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ص 97.

4-2-3- السياسة النقدية السورية: لا يختلف مفهوم السياسة النقدية السورية عن مفهوم السياسة النقدية العامة، لكن اقتصار السلطات النقدية في سورية على استخدام أدوات محددة قد دفعنا لطرح مفهوم نقدي سوري للسياسة النقدية، يتحدد كما يلي: "مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يقوم بها مجلس النقد والتسليف مستخدمة عدداً من الأدوات النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف) بهدف تحقيق التوزان واستقرار المستوى العام للأسعار واستقرار النظام النقدي والمصرفي، ودعم سياسة الحكومة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. [1]

وتتميز السياسة النقدية السورية بالخصائص التالية: [2]

- ✓ هي مجموعة من الإجراءات والأنظمة والقوانين تتمثل في قانون النقد الأساسي وتعديلاته، والقوانين المصرفية، وقوانين الصرافة والتأمين والأسواق المالية، التي صدرت تباعًا لتشكل مضمون الإجراءات النقدية.
- ✓ تتمثل السلطات النقدية في سورية بمجلس النقد والتسليف الذي يعد السلطة النقدية العليا ولجنة الإدارة في المصرف المركزي، وجميع هذه الإدارات تخضع لمجلس الوزراء الذي يصادق على السياسات النقدية، وبذلك يختلف القانون السوري عن القوانين الأخرى في تابعية المصرف المركزي لمجلس الوزراء بدلًا من إتباعه لوزارة الاقتصاد أو المالية.
- ✓ استقرار المستوى العام للأسعار: يسعى المجلس من خلال سعر الصرف وسعر الفائدة لتحقيق استقرار الأسعار لأن البنك المركزي يعتبر استقرار قيمة الليرة السورية عنصرًا مهمًا ليتحقق الاستقرار في الأسعار.

4-2-4- ملامح السياسة النقدية السورية:

استخدمت السلطات النقدية عدداً محدوداً من الأدوات النقدية نظراً لعدم وجود سوق مالية متطورة، واعتماد وزارة المالية على المصرف المركزي في تمويل العجز المالي، واعتمد

[1]-كنعان، علي (2012).النقود والصيرفة والسياسة النقدية، بيروت: دار المنهل اللبناني، 452.
[2]-كنعان، علي (2012).النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، 453.

المصرف المركزي على أداتين هما سعر الفائدة، وسعر الصرف. كما أن المصرف المركزي والسلطات النقدية في سورية ثبتت سعر الفائدة من 1981/1/1 ولغاية 2003 أي قرابة 22 عامًا دون تعديل. [1] ثم تبنت الحكومة جملة من الاصلاحات النقدية باتباع سياسة تحافظ على استقرار سعر صرف الليرة وذلك بالتنسيق مع مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي؛ إذ تمثلت ملامح الإصلاح النقدي في سورية بإصدار مجموعة من القوانين ومنها قانون إحياء مجلس النقد والتسليف وإعادة تنظيم مؤسساته رقم 23 تاريخ 2002/3/17، والذي أعطى الصلاحية لمجلس النقد والتسليف بتحديد معدلات الفائدة والعمولات للمصارف الخاصة والعامة ومراقبة أدائها، وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 4 تاريخ 2003/5/28 ورقم 39 تاريخ 2003/12/3 ورقم 43 تاريخ 2004/1/5 والقاضية بتخفيض معدلات الفائدة الدائنة بحدود 4 نقاط والمدينة بحدود نقطتين. ومنذ عام 2003 وحتى بداية الأزمة السورية كانت تخفض السعر وترفعه حسب حاجة الاقتصاد الوطني، ولكن ما تمت ملاحظته أنه خلال الفترة (2003–2010) لم تظهر أي علاقة بين سعر الفائدة وحجم القروض المصرفية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج (الآلات والمواد الأولية)، والطاقة، وارتفاع تكاليف القروض، الأمر الذي جعل من سياسة سعر الفائدة كأداة نقدية غير فعالة في الوضع النقدي السوري خلال الفترة 2003 ولغاية 2010. أما بالنسبة لسياسة سعر الصرف، فقد اعتمدت سورية ومنذ عام 1981 سياسة تعدد أسعار الصرف[2]، مما أدى لوجود خلل هيكلي في الاقتصاد السوري دفع بالسلطات النقدية للتوجه نحو توحيد أسعار الصرف اعتباراً من عام 2003 باتباع سلسلة من الإجراءات كالآتي:

[1]–الحوراني، أكرم محمود (2005). مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 2، 34.

[2]–البساط، هشام (2001). تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي، ورقة عمل، صندوق النقد العربي ووزارة الاقتصاد، 9

1. قيام مجلس النقد والتسليف بالإشراف على تسعير الليرة السورية بعد أن كان المصرف التجاري السوري يقوم بتسعيرها استنادًا لسوقي بيروت وعمان من عام 1980 ولغاية 2003، وتوحيد سعر الصرف في الأسواق المحلية بسعر واحد اعتباراً من عام 2005 مع استمرار سعر الصرف الرسمي إلى جانب السعر التجاري. [1]
2. ربط الليرة السورية بسلات عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة" حيث يشكل الدولار 44% واليورو 34% والين الياباني 11% والجينه الإسترليني 11%. [2]
3. السماح للشركات بمزاولة أعمال الصرافة اعتباراً من عام 2006.

وأدى رفع سعر الصرف في الفترة (2005–2010) إلى تراجع حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات وازداد العجز التجاري حتى وصل إلى 120 مليار ل. س عام 2010، كما ارتفعت نسبة البطالة حيث وصلت إلى نحو 11%[3] في عام 2010، ودخل الاقتصاد السوري بحالة ركود بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 والذي استمر حتى حدوث الأزمة السياسية 2011. وإن هذه الآثار السلبية لرفع سعر صرف الليرة السورية قد أدت لانخفاض حجم النمو الاقتصادي وازدياد البطالة وتراجع حجم الدخل وتردي مستوى المعيشة للعمال والحرفيين وذوي الدخل المحدود. وفيما يلي جدولاً يوضح آثار هذه الإجراءات النقدية.

[1] – الرداوي، تيسير (2012). إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشر، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 10.
[2] – الرداوي، تيسير (2012). إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشر، مرجع سبق ذكره، 8.
[3] – المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، أعداد المتعطلين& قطاع التجارة الخارجية على الموقع www.cbssyr.sy

الجدول (2) تطور حجم الكتلة النقدية في سورية خلال الفترة (2000–2010)، مليون ل.س

البيان / العام	النقد المصدر	الكتلة النقدية الضيقة M1	الكتلة النقدية الموسعة M2	الناتج المحلي الإجمالي GDP	M1/GDP	M2/GDP
2000	210834	362002	568163	904662	%40.2	%63
2001	236687	430164	730394	974000	%44	%75
2002	267275	528725	875427	1006500	%51	%87
2003	284999	550316	946756	1074163	%47	%89
2004	332659	610859	1073550	1266440	%48	%84
2005	384729	697700	1200692	1506440	%46	%79
2006	399167	687438	1310694	1704974	%40	%76
2007	422365	731669	1472608	2017825	%36	%72
2008	468815	728260	1656100	2445060	%30	%67
2009	493063	912309	1808464	2519151	%36	%72
2010	57700	10618	2039300	2791800	%38	%73

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الربعية للمصرف المركزي للأعوام المذكورة من الموقع الالكتروني:
http://f.cb.gov.sy

1. إن زيادة حجم الإصدار النقدي توضح أن وسطي الإصدار للناتج يتراوح بين 20% إلى 25% وهي نسبة مرتفعة توضح حجم التمويل بموازنة العامة.
2. تزايد حجم النقد للناتج، ويظهر ذلك في التناسب بين M2 والناتج المحلي الإجمالي؛ إذ توضح زيادتها إلى 76% وسطيًا خلال السنوات المدروسة، وهذا يوضح الضغوط التضخمية؛ إذ كل ليرة من الناتج يقابلها ثلاثة أرباع الليرة.

إن الإجراءات النقدية التي تحدثنا عنها تبين لنا أن الأدوات النقدية المستخدمة لا تشجع زيادة الإنتاج والاستثمار، وتزيد من معدل التضخم على الرغم كل الضغوط الانكماشية.

وخلال سنوات الأزمة أدت الأزمة لتوقف العديد من المصانع والورش الصغيرة والمتوسطة وتعطل الأراضي الزراعية بسبب سيطرة الجماعات المسلحة الإرهابية على أجزاء كبيرة من البادية ومدن تدمر ودير الزور والرقة والحسكة؛ إذ تمتلك هذه المدن النفط والغاز والفوسفات

والمحاصيل الزراعية الأساسية الحبوب والقطن وغيرها، أي تعطل نصف الاقتصاد السوري وأصبح تحت سيطرة الإرهاب، وقدرت الأوساط الاقتصادية هبوط الإنتاج بحدود 53% في أعوام الأزمة؛ إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 نحو 1468.5 مليار ل.س وبلغ في عام 2017 نحو 695.2 مليار ل.س[1]، وازداد معدل البطالة إلى 60%[2]، من حجم القوى العاملة، وانخفض سعر صرف الليرة السورية من 46 ليرة للدولار عام 2010 إلى 350 ليرة عام 2015 ثم هبط إلى 600 ل. س عام 2016. [3] وازداد معدل التضخم حيث بلغ عام 2015 نحو 449.8% مقارنة مع 140.65عام 2010 [4] وظهرت لدينا الإحصاءات التالية:

الجدول (3) تطور حجم الكتلة النقدية في سورية خلال الفترة (201-2016)، مليار ل.س

البيان / العام	النقد المصدر	الكتلة النقدية الضيقة M1	الكتلة النقدية الموسعة M2	إجمالي الناتج المحلي	M2/GDP
2011	1200.5	1715.5	2237.2	2093.8	%106
2012	1715	2276.2	2824.2	2617.2	%107
2013	2450	3752.2	3665.5	1962.9	%186
2014	3500	4206.6	4912.6	2100.8	%233
2015	4300	4653.1	5715.8	2626.7	%217
2016	5100	5453.5	6615.8	4175.8	%158

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الربعية للمصرف المركزي من الموقع الالكتروني:
http://f.cb.gov.sy

يلاحظ من الجدول(3) ما يلي:

[1]–مصرف سورية المركزي، بيانات اقتصادية على الرابط: http://cb.gov.sy/ar/stats/single?id=743daad84c
[2]– المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، قوة العمل، أعداد المتعطلين، للأعوام المذكورة. على الموقع www.cbssyr.sy
[3]–مصرف سورية المركزي، نشرات أسعار الصرف على الرابط:
http://cb.gov.sy/ar/stats/category?id=958839c410
[4] مصرف سورية المركزي، تقارير التضخم للأعوام المذكورة:http://cb.gov.sy/ar/publications/inflation?page=3

1. زيادة عرض النقد من 2237.2 مليار ل.س عام 2010 إلى 6615.8 مليار ل.س عام 2016، لتمويل عجز الموازنة.
2. ازداد حجم النقد للناتج حتى وصل إلى 233% أي كل ليرة من الناتج يقابلها 2.33 ليرة نقداً وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت في عام 2018 800%[1] مقارنة بعام 2011.

4-3- مفهوم السياسة التجارية ووسائلها واتجاهاتها:

4-3-1- مفهوم السياسة التجارية:

"تلك السياسات التي تتبعها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض التأثير على الصادرات والواردات وتلجأ الحكومات إلى وضع السياسات التجارية بهدف معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات. [2] كما تعرف السياسة التجارية بأنها: "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل الدول في نطاق علاقتها الاقتصادية مع بلدان العالم الأخرى، في مجال الاستيراد والتصدير بصفة أساسية، إذ تستخدم السياسة التجارية بوصفها أداة للتنويع الصناعي وخلق قيمة مضافة. [3]

4-3-2- السياسة التجارية في سورية:

هدفت السياسة التجارية السورية إلى تنظيم شؤون الاستيراد والتصدير، إذ أخضعت الاستيراد إلى التراخيص وشجعت استيراد المنتجات التي تحتاجها البلاد لاسيما المواد الأولية والآلات اللازمة للزراعة والصناعة، ومنعت استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية التي ينتج

[1]-مصرف سورية المركزي، تقارير التضخم للأعوام المذكورة:
http://cb.gov.sy/ar/publications/inflation?page=3
[2]-قابل، محمد صفوت (2010). نظريات وسياسات التجارة الدولية، بدون دار نشر، 311.
[3]-نصر، محمود مزيان فهد (2015). أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الثانية، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 89.

ما يماثلها محلياً، وشجعت تصدير مجموعة من المواد الزراعية ومن أهمها القطن إلى الخارج [1]

هذا وتقوم سياسة التصدير في سورية على المبادئ التالية: [2]

- ✓ لا تخضع عمليات التصدير في سورية لإجازة مسبقة إلا لمواد محددة.
- ✓ يخضع التصدير إلى تعهد بإعادة القطع الأجنبي الناجم عن عملية التصدير إلى المصرف التجاري السوري بالإضافة إلى تنظيم بيان جزئي لدى إدارة الجمارك المعنية وإبراز الوثائق والمستندات المتعلقة بالمنشأ.
- ✓ يشترى القطع الناجم عن التصدير من قبل المصرف التجاري على أساس سعر القطع في البلدان المجاورة.
- ✓ يسمح للمصدرين بالاحتفاظ بالقطع الناجم عن التصدير بكامله لسلع مثل الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية والألبسة، أما لباقي السلع فيسمح بالاحتفاظ بنسبة 75% من القطع الأجنبي وبيع 25% الباقي إلى المصرف التجاري بسعر الأسواق المجاورة. كما يسمح بالتنازل عن قطع التصدير لغير المصدرين لتمويل عمليات الاستيراد ويتقاضى المصرف التجاري رسم طابع عن هذا التنازل.
- ✓ عقد المزيد من اتفاقيات التبادل التجاري مع العديد من الدول.[3]

أما بالنسبة لسياسة الاستيراد فقد وضعت في مقدمة أولوياتها ضرورة تأمين استيراد المواد الأولية اللازمة لتشغيل الصناعة وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين، بالتخلي عن مهمة النقد الأجنبي اللازم لتمويل استيراد القطاع الخاص، إذ سمح للقطاع الخاص باستيراد

[1] – الحمش، منير(2006). الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، سورية: دار مشرق ومغرب،87.

[2] – أحمد، هناء (2006). دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية، أطروحة دكتوراه، قسم الاحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية، 20.

[3] – كنعان، علي (2000). النظام المصرفي والنقدي في سورية، دمشق: سلسلة الرضا للمعلومات والنشر، 112.

مستلزمات الإنتاج الضرورية لتشغيل معامله واحتياجاتها بطرقه الخاصة، كما سمح للقطاع العام باستيراد مستلزمات مصانعه بواسطة حصيلة صادراته، وكانت هذه نقطة البداية في إضعاف الرقابة على النقد الأجنبي.[1] كما اتجهت السياسة التجارية إلى تخفيض القيود المفروضة على استيراد السلع إضافة إلى السماح باستيراد كثير من السلع التي كان استيرادها ممنوعًا؛ إذ أعفيت أغلب المستوردات من المؤونة والسلفة النقدية المترتبة عليها للمصرف التجاري، وسمح بالاستيراد بتسهيلات ائتمانية لمدة 180 يوم وألغي نظام الاستيراد الاستثنائي في عام 1990، ومع صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 استثنيت المشاريع الجديدة من أحكام منع الاستيراد المباشر أو حصره وتقييده من بلد المنشأ ومن أحكام أنظمة النقد الأجنبي والسماح لها باستيراد جميع احتياجاتها معفاة من الرسوم الجمركية. [2] كذلك بسّطت الإجراءات الجمركية وإصدار العديد من القرارات في مجال تحرير المستوردات، والسماح باستيراد العديد من المواد التي كانت ممنوعة أو مقيدة أو محصورة، وإلغاء معظم العمولات المتوجبة عليها، والسماح للمصارف العاملة بتمويل جميع مستوردات القطاع الخاص والمشترك للمواد المسموح باستيرادها كما ألغي العمل بنظام المخصصات الصناعية. وبعد عام 2000 شهدت الرسوم الجمركية تخفيضاً كبيراً، بعد أن صدرت التعريفة الجمركية المتناسقة السورية بموجب المرسوم رقم /265/ لعام 2001، وواكبت عملية ترشيد التعريفة صدور العديد من المراسيم لتعديل نسب الرسوم التي كانت موزعة في 23 شريحة يصل أعلى رسم فيها إلى /255%/ من القيمة ليصل أعلى رسم إلى/60%/ وبعدد شرائح 11 شريحة عام 2007، وكان آخرها المرسوم رقم 212 لعام 2010 الذي عدل الرسوم الجمركية لبعض المنتجات والسلع، كما أزيلت القيود المفروضة على القطع الأجنبي بتسهيل حصول التجار والمستثمرين عليه من مصادر رسمية خلال

[1]–كنعان، علي (2000). النظام المصرفي والنقدي في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 118.
[2]–العمادي، محمد (2004). تطور الفكر التنموي في سورية، سورية، دمشق: دار طلاس للنشر والترجمة، 208.

الفترة الماضية [1] وبعد دخول الأزمة في سورية كان لابد من إعادة النظر في السياسات والإجراءات التجارية الداخلية والخارجية، ولا سيما مع فرض العقوبات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة وانعكاسها على الأحوال المعيشية للسكان والاقتصاد الوطني، إلى جانب صعوبة فتح الاعتمادات وإصدار الكفالات وتذبذب سعر صرف الليرة السورية وتأثيره في الموردين المحليين وعلى الأسعار المحلية وصعوبات النقل والشحن إلى الموانئ السورية وارتفاع تكلفة النقل الجوي وصعوبة تحويل الأموال بالبداية ثم تجميدها لدى الاتحاد الأوروبي واستخدامها في تسديد قيم السلع الغذائية والدوائية، واتباع أسلوب المقايضة بين سورية والدول الصديقة وإقامة منطقة تجارة حرة مع إيران وفتح خط ائتماني لاستيراد الكثير من السلع والمواد إلى سورية، وكان لهذا الخط الائتماني آثار إيجابية سمحت باستيراد مواد وسلع استراتيجية وخففت من آثار الحصار الاقتصادي، وقد اتبعت في السنوات الأخيرة سياسة التوجه نحو الشرق والدول الصديقة بدلاً من التوجه سابقًا نحو الاتحاد الأوروبي، وسرّعت إجراءات اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين سورية وإيران وتخفيض الرسوم الجمركية تخفيضاً مباشراً إلى 4%على السلع المشمولة بأحكام الاتفاقية كافة، ثم سريان أحكام الاتفاقية على البضائع ذات المنشأ الإيراني إذا كان مصدرها إحدى دول الجوار وإعفاء مستوردات القطاع العام من الأدوية والمستلزمات الطبية والنفط الخام المستوردة حصرًا من إيران من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى لغاية 2013 /12 /31 .[2]

[1]–منظمة الأسكوا: http://css.escea.org.lb/edgd/1474/Syria.pdf

[2]–قصيباتي، سمر (2017)."العلاقات الاقتصادية وأهم سياسات التجارة الخارجية في سورية ما قبل الأزمة وخلالها وآفاق التجارة الخارجية خلال مرحلة إعادة إعمار"، ورقة بحثية في المؤتمر الاقتصادي "نحو رؤية اقتصادية وطنية لسورية المستقبل"، دمشق، 18.

5. ماهية الاستثمار الكلي وأهميته:

ترجع أهمية الاستثمار إلى دوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية، باعتباره العنصر المهم في تحقيق معدلات نمو مستمرة. فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، ما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، ولهذا تسعى الدول كافة باختلاف أنظمتها ومستويات تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أهم مصدر للتنمية لاسيما في الدول النامية، وفي سورية يشكل ركيزة استراتيجية للاقتصاد الوطني، ولاسيما أنه وثيق الصلة بصورة مباشرة وغير مباشرة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، كما أنه يعد القوة الدافعة للاقتصاد الوطني نحو النمو خلال السنوات القادمة، ولاسيما بعد انجلاء الأزمة السورية التي تمر بها البلاد لذلك فإن تهيئة المناخ الاستثماري بسن القوانين وتحديثه وتفعيل التشريعات المالية والاتفاقيات الدولية وفق منهج علمي سليم يعزز الجهود الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة [1]. ويعرف الاستثمار بأنه التضحية بمنفعة حالية من أجل الحصول على منفعة مستقبلية أكبر خلال فترة زمنية معينة[2]، وينقسم من حيث الشكل إلى استثمار مباشر واستثمار غير مباشر، ومن حيث الأجل يقسم إلى استثمار قصير الأجل واستثمار طويل الأجل، ومن حيث الجهة المستثمرة ينقسم إلى استثمار عام واستثمار خاص [3].

5-1- تطور الاستثمار الكلي في سورية:

باستعراض البيانات الواردة في الجدول (4) الآتي نجد أن المتوسط السنوي لحجم الاستثمار الكلي في سورية خلال الفترة (1990-2018) بلغ نحو /210.3563/ مليار

[1]-هيئة الاستثمار السورية، التقرير السنوي الثامن للاستثمار في سورية، 2013، 14.
[2]-حربي، موسى عريقات (1999). مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 109.
[3]-العيسى، نزار سعد الدين وقطف، إبراهيم سليمان (2006).الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،181.

ل.س، وذلك بحد أعلى بلغ نحو /386.304/ مليار ل. س في عام 2018 وبحد أدنى حد بلغ نحو/44.395/ مليار ل.س، كما نجد أنه حدثت تذبذبات في معدلات نمو الاستثمار الكلي خلال الفترة (1990–2018) إلا أن نمو الاستثمارات وزيادتها كانت الصفة الغالبة على حجم هذه الاستثمارات، فقد بلغ معدل النمو الوسطي للاستثمار الكلي خلال الفترة (1990–1999) نحو/123.579/ مليار ل. س وارتفع إلى /250.827/ مليار لِ.س خلال الفترة (2000–2010) وإلى /261.808/ مليار ل. س خلال الفترة (2011–2018)، وجاء ذلك كنتيجة لجملة الإصلاحات والقوانين والتشريعات المالية التي سنتها الحكومة السورية من أجل تطوير البيئة الاستثمارية وتحديث المناخ الاستثماري فيها مثل قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته والمرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 بهدف تشجيع رؤوس الأموال الخارجية والأجنبية حيث تم منح تسهيلات تفوق ما قدمه القانون 10، كما أن إحداث هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم التشريعي 9 لعام 2007، والمرسوم التشريعي رقم 21 لعام 2011 المتضمن تعديل قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 كانت بهدف تعزيز البيئة الاستثمارية، إلا أنه، وعلى الرغم من ذلك تبقى معدلات نمو الاستثمار الكلي في سورية منخفضةً مقارنة بالدول الأخرى؛ فعلى سبيل المثال بلغ معدل النمو الوسطي للاستثمار في الأردن نحو 22.8% خلال الفترة (1995–2000) ونحو 24.063% خلال الفترة (2000–2004)[1] وذلك يرجع لكون الاقتصاد السوري يواجه العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم وازدياد عجز الميزان التجاري ونقص في الاحتياط النقدي الاجنبي، وضعف القاعدة التكنولوجية وجميعها مشكلات تؤثر في الاستثمار الكلي في سورية، إضافةً إلى ما سببته الأزمة في سورية من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى الاستثمار الكلي في سورية؛

[1]–مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية. التقارير السنوية للأعوام المذكورة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

تراجعت نسبة الاستثمارات في الفترة (2012–2014) تراجعاً واضحاً؛ إذ قدر حجم الاستثمار في عام 2010 بنحو 337.4 مليار ل. س وانخفض إلى 127 مليار ل.س في عام 2014، كما انخفضت نسبة مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي السوري من /20.348%/ عام 2001 إلى / 13.385% عام 2010 وإلى /6.045%/ عام 2014[1] وهذا مؤشر سلبي. وعلى الرغم من الحرب عمدت الحكومة إلى الاستمرار بتسيير عجلة الاقتصاد وتأمين الموارد الماليّة وإيصال الخدمات إلى المواطنين، ما أدى إلى ازدياد الإنفاق الجاري في الموازنات السنوية المتتالية عاماً بعد عام، ليبقى الاقتصاد محافظاً على درجة جيّدة من الاستقرار نظراً إلى الحرب التي تمر بها سورية، وهذا ما جعل الاستثمار الكلي ينمو خلال الفترة (2015–2018) حيث بلغ معدل النمو الوسطي للاستثمار الكلي خلال الفترة المذكورة نحو /0.359%/.

الجدول (4) تطور حجم الاستثمار الكلي في سورية– الواحدة: مليار ل.س.

العام / الاستثمار الكلي	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
	44.4	56	86	107.5	151.6	155.5	163.1	155.5	162.4	153.7
معدل نمو الاستثمار%	-	0.261	0.538	0.248	0.411	0.026	0.049	-0.047	0.045	-0.054
العام / الاستثمار الكلي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
	156.1	198.2	206.6	248.1	255.8	288.2	308.7	283.1	266.5	297.1
معدل نمو الاستثمار%	0.016	0.269	0.042	0.201	0.031	0.127	0.071	-0.083	-0.059	0.115
العام / الاستثمار الكلي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
	337.4	381.4	185.9	196.2	127	246.6	221.4	274.1	386.3	210.36
معدل نمو الاستثمار%	0.136	0.130	-0.512	0.055	-0.353	0.942	-0.102	0.238	0.409	0.108

المصدر: هيئة الاستثمار السورية، تقارير الاستثمار للأعوام المذكورة.

[1]–حسبت النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على أرقام المجموعة الاحصائية السورية، الحسابات القومية للأعوام المذكورة.

6 . تحليل أثر مكونات السياسات الاقتصادية على الاستثمار الكلي في سورية:

لاختبار أثر السياسات الاقتصادية الكلية السورية في الاستثمار الكلي في سورية خلال الفترة (1990–2018) تم الاعتماد على التحليل العاملي التي تهدف إلى إيجادِ مجموعةٍ من العواملِ، Factors، التي تكونُ مسؤولةً عن توليد الاختلافاتِ، Variations، في مجموعةٍ مكونةٍ من عددٍ كبيرٍ من متغيراتِ الاستجابةِ، Response Variables؛ إذ يمكن التعبيرُ عن المتغيرات المشاهدةِ بوصفها دالةً في عددٍ من العواملِ المُستترةِ، وغالباً ما يعبر عن متغيراتِ الاستجابةِ كتركيبٍ خطي،Linear Compounds، وبالتالي يمكّن التحليل العاملي من تحديدِ مدى تأثير العواملِ أو المؤشرات قيد الدّراسة، وذلك باختيارِ مجموعة المتغيرات التي تفسّر أكبر قدرٍ ممكنٍ من التباين الكلّي، وهذا ما يشكلُ العاملَ الأولَ، ثم تحدّد مجموعة المتغيرات التي تفسر أكبرَ قدرٍ ممكن من التباين المتبقي بعد استخلاص العاملِ الأول، وهذا ما يشكل العاملِ الثاني وهكذا، ومن ثمّ للوصول إلى دالةٍ معبرةٍ لدور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي تمّ صياغة التساؤل الآتي: لا يوجدُ دورٌ (أثر) للسياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية، ومن ثمّ هل يمكن إيجاد أنموذجٍ رياضي يبينُ هذا الدّور بحيث يمكن تحقيق هذا الدور عن طريق السياسات الاقتصادية. للإجابة عن هذا التساؤل تمّ ترميز المتغيراتِ وفقَ الآتي:

X_1 : **الإنفاق الحكومي.**	X_4 : **حجم الائتمان الممنوح.**	X_7: **الواردات.**
X_2 : **الضرائب على الدخل.**	X_5 : **العرض النقدي.**	
X_3 : **إجمالي الضرائب والرسوم.**	X_6 : **الصادرات.**	**Y: الاستثمار الكلي.**

الجدول (5) المتغيرات الداخلة في النموذج خلال الفترة 2018/1990، الواحدة: مليون.ل.س

العام	الإنفاق العام الحكومي	الضرائب على الدخل	إجمالي الضرائب	حجم الائتمان الممنوح	العرض النقدي	الصادرات	الواردات	الاستثمار الكلي
1990	61875	13868	22123	79143	134679	76042	75000	44395
1991	84690	18880	27720.2	997171	166713	76038	99931	55992
1992	93042	18880	29408.2	125096	198412	97577	139850	86120
1993	123018	17015	29488.6	205517	248967	115294	169242	107466
1994	144162	24145	40455.6	173953	290166	167327	229732	151622
1995	162040	26465	48903	205046	316741	177229	216610	155504
1996	188050	30315	57371	213836	348571	219872	263135	163076
1997	211125	41825	69296	237931	377758	241719	252019	155464
1998	237300	46154	75516	232998	417511	241316	244213	162446
1999	255300	52348	82686	255056	488513	264704	262041	153706
2000	275400	57948	85913	263967	568163	326715	263868	156092
2001	322000	82845	115932	269757	730394	359278	296893	198160
2002	356389	102310	135844	245574	875427	404102	324176	206569
2003	420000	113300	151558	286970	946765	345964	315151	248131
2004	449500	115550	161028	330100	1073550	512445	477186	255767
2005	460000	120295	176931	421723	1200692	618278	588876	288193
2006	495000	132602	191317	491522	1310694	673495	607587	308669
2007	588000	131800	202627	633386	1472608	779930	763573	283099
2008	600000	127350	219268	870295	1656100	919542	897603	266488
2009	685000	136130	240640	696912	1810734	732502	778505	297100
2010	754000	148200	278428	778433	2041040	911773	902606	337421
2011	835000	177500	325005	680861	2237207	505106	964928	381394
2012	1326550	123000	242885	676390	2824203	196452	794277	185935
2013	1383000	79000	165221	619729	3665505	174933	944926	196164
2014	1390000	41000	117252	678610	4912606	175795	1562846	126939
2015	1554000	34600	172000	682265	5715800	210062	1497340	246559
2016	1980000	65500	253450	781372	6615804	328519	2238472	221430
2017	2660000	71800	322489	888115	2237202	351018	3019922	274129
2018	3187000	87000	409500	746037	2824208	1047662	3007769	386304

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية السورية، الحسابات القومية، والمجموعات الإحصائيّة للأعوام المذكورة، التجارة الخارجيّة، جدول الصادرات والواردات، رقم 9/9+9/8.

أرقام الضرائب من قطع حسابات الموازنة العامة للدولة للسنوات المذكورة، وزارة المالية السورية.

المصرف المركزي السوري، النشرات الربعية، جداول التغيرات في العناصر المؤثرة على عرض النقد رقم (4) للأعوام المذكورة.

6-1- تحليل تطور محددات السياسات الاقتصادية في نموذج الاستثمار الكلي:

ثانياً: تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة الاقتصادية والاستثمار الكلي:

الجدول (6) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين متغيرات السياسات الاقتصادية والاستثمار الكلي.

Correlation Matrix[a]

		x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	y
Correlation	x1	1.000	.189	.786	.636	.726	.330	.973	.510
	x2	.189	1.000	.727	.420	.166	.751	.193	.830
	x3	.786	.727	1.000	.692	.544	.728	.787	.884
	x4	.636	.420	.692	1.000	.606	.441	.661	.479
	x5	.726	.166	.544	.606	1.000	.116	.710	.336
	x6	.330	.751	.728	.441	.116	1.000	.384	.841
	x7	.973	.193	.787	.661	.710	.384	1.000	.537
	y	.510	.830	.884	.479	.336	.841	.537	1.000
Sig. (1-tailed)	x1		.162	.000	.000	.000	.040	.000	.002
	x2	.162		.000	.012	.194	.000	.158	.000
	x3	.000	.000		.000	.001	.000	.000	.000
	x4	.000	.012	.000		.000	.008	.000	.004
	x5	.000	.194	.001	.000		.274	.000	.037
	x6	.040	.000	.000	.008	.274		.020	.000
	x7	.000	.158	.000	.000	.000	.020		.001
	y	.002	.000	.000	.004	.037	.000	.001	

a. Determinant = 0.00002816

يبين الجدول (6) المصفوفة الارتباطية[56]، والتي تتكونُ من جزأين: الجزءُ العلوي الذي يتضمن معاملات ارتباط بيرسون، والجزء السّفلي الذي يتضمن قيمة الاحتمال لمعنويةِ معاملاتِ الارتباط (من طرفٍ واحد)، (1-Tailed) Sig كما يبين أنَّ قيمة محدد هذه المصفوفة يساوي (0.00002816)، وبما أنَّ <0.00002816 = Determinant 0.00001[57]، ومن ثمّ، يمكن القول أنّه لا مشكلة للازدواج الخطي بين المتغيرات، ومن ثمّ لا حاجة إلى حذفِ متغيراتٍ.

الجدول (7) نتائج اختبار KMO Test للتحقق من مدى كفاية حجم العينة

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		**.764**
Bartlett's Test of Sphericity	**Approx. Chi-Square**	**294.659**
	Df	**28**
	Sig.	**.000**

يبيّنُ الجدول (7) أنَّ قيمة اختبار KMO=0.764 > 0.500، ومن ثمّ يمكننا الحكم بكفاية حجم العينة[58] المستخدمة في البحث. كذلك تبين نتائج اختبار بارتليت Bartlett's Test أنّ مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة[59]، إذ بلغت قيمة كاي مربع المحسوبة (294.659)

---

[56]–مصفوفة العلاقات هي تحليل مبدئي للعلاقات بين المتغيرات الداخلة في التحليل العاملي، حيث ينبغي ملاحظة المتغيرات التي تكون قوة العلاقة بين المتغيرين أكبر من 0.90 بغض النظر عن الإشارة أي بقيمتها المطلقة، والنظر في استبعادها.

[57]–ينبغي أن يكون محدد المصفوفة أكبر من 0.00001 حتى لا يكون هناك مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

[58]–تتراوح قيمة إحصائي اختبار KMO بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على زيادة الاعتمادية للعوامل التي نحصل عليها من التحليل، والعكس صحيح. ويشير صاحب هذا الاختبار (Kaiser, 1974) إلى أن الحد الأدنى لهذا الاحصائي هي (0.50) حتى يمكن الحكم على كفاية حجم العينة أما في حالة أن تكون قيمته أقل من ذلك فإنه يتعين زيادة حجم العينة.

[59]–كون مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة هذا يعني أنه لا توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات، حيث أنّ معامل الارتباط بين جميع المتغيرات يساوي الصفر. وهذا الاختبار يعد مكملًا للشرط الخاص بألا يكون هناك متغير معامل الارتباط بينه وبين معظم أو كل المتغيرات يساوي الصفر، ولكن الفرق بينهما يكمن في أنّ اختبار بارتليت يكون بشكل إجمالي للمصفوفة ككل.

عند درجات حرية 28، وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة $P = .000$ أقل من مستوى الدلالة 0.05 نقول بأنّ مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة.

الجدول (8) قيم الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط ونسبة ما يفسره كل عامل من التباين الكلي المفسر للمتغيرات الاقتصادية للسياسات الاقتصادية

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	5.072	63.400	63.400	5.072	63.400	63.400	3.569	44.611	44.611
2	1.764	22.048	85.448	1.764	22.048	85.448	3.267	40.837	85.448
3	.497	6.215	91.663						
4	.369	4.619	96.282						
5	.194	2.420	98.702						
6	.069	.867	99.569						
7	.022	.280	99.849						
8	.012	.151	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

يبيّن الجدول (8) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات (تباين المكونات)، ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة ويساوي (8) بقدر عدد المتغيرات؛ إذ إنّ المكوّن الرّئيس الأول لهُ أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي (5.072) ويفسر (63.400%)، وإنّ المكون الثاني لهُ جذر كامن (1.764) ويفسر (22.048%)، هذان المكوّنان لهما المساهمة الأكبر في التباين الكلي المفسر فقد بلغ مجموع ما يفسراه /85.448%/ من التباين الكلي في الدّالة المعبرة عن أثر السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي، ونلاحظ أنه تمّ الاستغناء عن المكونات التي لها جذور كامنة أقل من الواحد الصحيح، وتبيّن أيضاً أنَّ المكون الأول قبل الحل الأمثل وبعدهُ كان لهُ الأثر الأكبر؛ فهو مسؤول عن (63.400%) و(44.611%) من التباينات الكلية في النموذج قبل التدوير وبعده، ومن الملاحظ أنّ توزيع التباينات بين المكونات أصبحَ أفضل بعد التدوير، فلم يعد ذلك الفرق الكبير بين تشاركيات المكونات. وبإيجاد قيم العوامل المستخلصة، والتي تمّ حسابها بالاعتماد على قيم المتغيرات المعيارية، بدلًا من المتغيرات الأصلية، وفق المعادلتين الآتيتين:

$$Z = \frac{x_i - \bar{x}}{s_i}$$

$$y_i = \sum_{j=1}^{p} a_{ji} Z_i$$

حيث:

x_i : قيم متغيرات السياسات الاقتصادية الأصلية.

$\bar{x}$: متوسط قيم متغيرات السياسات الاقتصادية الأصلية.

S_i : الانحراف المعياري لقيم متغيرات السياسات الاقتصادية الأصلية.

a_{ji} : قيم معاملات العوامل الأولية الوارد في جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط.

الجدول (9) قيم عوامل المتغيرات الاقتصادية للسياسات الاقتصادية الكلية

Component Matrix[a]

	Component	
	1	2
x1	.824	-.490
x2	.667	.655
x3	.976	.102
x4	.776	-.202
x5	.658	-.563
x6	.723	.571
x7	.839	-.462
y	.856	.432

ولدى تطبيق طريقة تدوير المحاور على المتغيرات الاقتصاديّة للسياسات الاقتصادية تمَّ الحصول على مصفوفة العوامل الأولية، وتشبعات هذه العوامل وفق ما هو مبين في الجدول (10):

الجدول (10) مصفوفة العوامل الأولية للمتغيرات الاقتصاديّة للسياسات الاقتصادية وتشبعات هذه العوامل بعد التدوير.

Rotated Component Matrix[a]

	Component	
	1	2
x1	.939	.193
x2	.051	.934
x3	.652	.733
x4	.710	.374
x5	.866	.027
x6	.149	.909
x7	.931	.224
y	.342	.896

من الملاحظ أنَّه وبالتحليل العاملي لمتغيرات الدّور السياسات الاقتصادية في سورية خلال الفترة 19920–2018 تمَّ التمكن من تخفيض عدد المتغيرات من (8) متغير وتمثيلها بعاملين فقط، وهذين العاملين استطاعا تفسير نسبة عالية من تباين هذه المتغيرات بلغت قيمتها (85.448)، وعليه تمَّ التوصل إلى ما يأتي:

العامل الأول: يرتبط بأكبر معامل ارتباط (0.939) الانفاق الحكومي الكلي، يليه متغير الواردات بمعامل ارتباط (0931).

العامل الثاني: يرتبط بأكبر معامل ارتباط (0.934) الضرائب على الدخل، يليه متغير الصادرات بمعامل ارتباط (0.909).

ومن ثمّ، يمكن القول إنّ للسياسة المالية بمكوناتها الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية المتعلقة بفرض الضرائب على الدخل لها الأثر الأكبر في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية، والتي يجب أن تنال القسط الأكبر من الاهتمام، تليها سياسة التجارة الخارجية بما

تتضمنه من سياستي الاستيراد والتصدير التي لها دور مهم في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية.

قامت الباحثة بالاعتماد على الانحدار المتعدد بدراسة العلاقة بينَ عوامل المتغيرات للسياسات الاقتصادية الكلية المستخلصة (عاملين)، وبين الاستثمار الكلي، لمعرفة نموذج الانحدار المتعدد واختبار معنويته:

الجدول (11) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين عوامل المتغيرات الاقتصادية للسياسات الاقتصادية والاستثمار الكلي

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.904[a]	.818	.804	39504.182	.818	58.289	2	26	.000	1.438

الجدول (12) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين عوامل المتغيرات الاقتصادية للسياسات الاقتصادية والاستثمار الكلي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	181930066263.121	2	90965033131.560	58.289	.000[b]
	Residual	40575090025.431	26	1560580385.594		
	Total	222505156288.552	28			

يبين الجدول (11) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين عوامل المتغيرات الاقتصادية للسياسات الاقتصادية والاستثمار الكلي بلغت (0.904)، وهي تدل على أنّ العلاقة قوية جداً فيما بينهما، ومن الملاحظ من الجدول (11) أنّ مجموع ما تفسره عوامل المتغيرات الاقتصادية للسياسات الاقتصادية من تباين الاستثمار الكلي بلغ (81.8%)، وهي دالة إحصائياً.

الجدول (13) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين عوامل المتغيرات الاقتصادية للسياسات الاقتصادية والاستثمار الكلي

Coefficients[a]

		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
1	(Constant)	69864.972	14944.958		4.675	.000	39145.172	100584.772		
	x1	.041	.010	.366	4.292	.000	.022	.061	.964	1.037
	x2	1.427	.160	.760	8.915	.000	1.098	1.756	.964	1.037

وبملاحظة قيم Beta الموضحة في الجدول (12) تمَّ التوصل إلى كون قيم Beta دالة إحصائيًا حيث أنّ

$P = 0.000 < 0.05$ يمكن كتابة معادلة التنبؤ بالاستثمار الكلي بواسطة عوامل المتغيرات الاقتصادية. المكون الأول $FACT_1$: ويفسر (63.400%) من التّباين الكلي المفسر، والمتغيرات الداخلة في هذا المكون حسب أهميتها النسبية: 1) الإنفاق الحكومي الكلي.2) الواردات. 3) العرض النقدي. 4) حجم الائتمان المصرفي. المكون الثاني $FACT_2$: ويفسر (22.048%) من التباين الكلي المفسر، والمتغيرات الداخلة في هذا المكون حسب أهميتها النسبية: 1) الضريبة الجارية على الدخل.2) الصادرات. 3) الاستثمار الكلي. 4) إجمالي الضرائب والرسوم.

بناءً على ما تقدم فإن السياسة المالية بما تتضمنه من سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية تلعب دوراً بالغ الأهمية في تنشيط الاستثمار الكلي، فكما وجدنا من مصفوفة الارتباط في الجدول (5) أن الإنفاق الحكومي يرتبط بعلاقة طردية مع الحجم الكلي للاستثمار؛ إذ إن قسمًا من الإنفاق العام يوجّه نحو الاستثمار المباشر في مشروعات اقتصادية، سواء كانت مشروعات تهدف لتأمين إيرادات للحكومة، أم مشروعات الهدف منها العمل على تطوير المناخ الاستثماري بواسطة مشاريع البنى التحتية، ومن ثمّ شكل الإنفاق الحكومي الاستثماري عاملاً محفزاً للمزيد من الاستثمارات في سورية، كما أن متغير الضريبة

على الدخل يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار الكلي نظرًا لتحييد دور الضريبة على الدخل باقتطاعها من المنبع سواء في الرواتب والأجور أم في العديد من الأنشطة الأخرى وإن اختلفت طبيعة هذا الاقتطاع وشكله من المنبع بين الأوعية الضريبية، وهذا يؤكد على أهمية الضرائب بوصفها أداة مالية رئيسة في الاقتصاد الوطني تستطيع الدولة استخدامها لتحفيز الاستثمار الكلي تليها سياسة التجارة الخارجية بما تتضمنه من سياسة الاستيراد والتصدير؛ إذ إنّ الواردات ترتبط بالاستثمار الكلي بعلاقة طردية قوية، وذلك لأن النسبة العظمى من الواردات كانت من السلع الرأسمالية والوسيطة والواردات الخدمية، في حين أن تأثير الصادرات في الاستثمار الكلي كان أقل مقارنة بالواردات، وذلك لكون أن نسبة مهمة من الصادرات هي من المواد الأولية والمواد الخام التي لا تدخل مراحل التصنيع، كما كان لأدوات السياسة النقدية المتمثلة بالعرض النقدي وحجم الائتمان الممنوح دور مهم أيضاً في تحفيز الاستثمار الكلي. ومن ثمّ فإن للسياسات الاقتصادية المختلفة دور مهم في توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات، وعليه نقبل بصحة الفرضية التي تنص على أنّ للسياسات الاقتصادية الكلية دور مهم في تحفيز الاستثمار الكليّ في سورية.

7. رؤية مستقبلية مقترحة للسياسات الاقتصادية التي تحقق تحفيز الاستثمار الكلي في مرحلة إعادة الإعمار:

إن الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية الكلية في مرحلة إعادة الإعمار هو تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو الشمولي والمستدام بتحفيز الاستثمارات وتوليد فرص العمل، وتتمثل الرؤية المستقبلية للسياسات الاقتصادية التي تحفز الاستثمار الكلي في مرحلة إعادة الإعمار بجملة من المقترحات كالآتي:

أ- مقترحات للسياسة المالية في مرحلة إعادة الإعمار:

- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو مشاريع تحقق التنمية.
- ✓ إعادة النظر في السياسة الضريبية بما ينسجم مع تشجيع الاستثمارات الوطنية واستقطابها.
- ✓ إصلاح الإدارة المالية العامة عبر تحديد الأولويات ومنح إعفاءات ضريبية لبعض القطاعات الواعدة مثل الصناعة التحويلية التي تحتاج الدعم.

ب- مقترحات للسياسة النقدية في مرحلة إعادة الإعمار:

- ✓ وضع سياسة نقدية كلية مرتبطة بالسياسات الكلية المالية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى تكون واضحة وشاملة، منسجمة مع أحكام قانون النقد الأساسي الصادر بالمرسوم 21 لعام 2011 المتعلقة بواجباته في الحفاظ على استقرار أسعار السلع والخدمات وفي دعم السياسة الاقتصادية الكلية بتعزيز النمو الاقتصادي.
- ✓ تأمين استقرار العملة بوصفها مفتاحًا لجذب رأس المال بتشكيل مخزون من العملات الصعبة عبر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات المساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين.
- ✓ اعتماد نظام سعر صرف مرن ضمن حدود يمكن السيطرة عليها وتفادي تقلبات سعر الصرف وتصحيح الخلل في التوزان التجاري، ويؤمن مرونة في الأسعار التي تشجع التصدير.

ت- مقترحات لسياسة التجارة الخارجية في مرحلة إعادة الإعمار:

- ✓ تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير وإصدار تشريعات جمركية مناسبة لدعم الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية مثل إلغاء بعض الرسوم الجمركية على بعض مستلزمات الصناعة وموادها، وبما يؤمن مستلزمات الإنتاج المحلي.

- ✓ عقد المزيد من اتفاقات التعاون وتنفيذ البرامج المتعلقة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم صادراتها وصولاً للأسواق الخارجية، والتدريب والتأهيل والدراسات والأبحاث مع الدول الصديقة.
- ✓ متابعة المبادرات لدعم المشاريع الاستثمارية (المعامل والمنشآت التجارية المتضررة من الأزمة)

- ✓ تطبيق سياسة التوجه شرقًا وفي كل الاتجاهات والانضمام إلى بعض التكتلات الاقتصادية، وعقد اتفاقات التجارة الحرة بما يشكل فرصة لتعزيز موقع سورية في الاقتصاد العالمي.
- ✓ إحداث شركات تسويقية للتصدير (زراعة تعاقدية، خطوط إنتاج للتصدير...).

التوصيات:

1-العمل على زيادة دور الإنفاق الحكومي الاستثماري وتوجيهه نحو المشاريع التي من شأنها تعزيز البنية التحتية وزيادة الجاذبية للاستثمار، وتوسيع تجربة المناطق الصناعية بسبب قدرتها على جذب عدد كبير من المشاريع الاستثمارية.

2-العمل على زيادة فعالية الإنفاق الحكومي الجاري وكفاءته بمكافحة الفساد وهدر المال العام، والعمل على تطوير كفاءة موظفي القطاع العام وإنتاجيتهم بتفعيل متطلبات إلغاء البطالة المقنعة.

3-العمل على تفعيل دور السياسة الضريبية، وتطوير القوانين الضريبية، وتسهيل إجراءات إنشاء المشاريع الاستثمارية وإجراءات التحصيل الضريبي، وعقلنة الحوافز الضريبية ودراستها دراسة تفصيلية قبل إقرارها.

4- التأكيد على دور السياسة النقدية والتأكيد على دور سعر الفائدة؛ إذ كلما كانت هناك مرونة كبيرة في سعر الفائدة بالنسبة للاستثمار دل ذلك على درجة تقدم الاقتصاد.

5- الاستمرار بتنسيق عمل مختلف السياسات الاقتصادية، من أجل خلق مناخ استثماري ملائم، إلى جانب ترويج الفرص الاستثمارية المتوفرة في سورية ترويجًا دائماً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المناخ هو نتيجة تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن ثمّ، لابد من العمل على جميع الأصعدة من أجل الوصول إلى المناخ الاستثماري الذي يحقق التنمية التي نريدها لمجتمعنا حاضراً ومستقبلاً.

المراجع

- ابـراهيم، نعمـة الله (2001). أسـس علـم الاقتصـاد (التحليـل الجمعـي). الإسـكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- أحمـد، هنـاء (2006). دراسـة تحليليـة لحركـة التجـارة الخارجيـة فـي سـورية فـي ضـوء المتغيـرات الاقتصـادية والسـكانية، أطروحـة دكتـوراه، قسـم الاحصـاء والبرمجـة، كليـة الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.
- البسـاط، هشـام (2001). تحـديث وتطـوير القطـاع المـالي والمصـرفي، ورقـة عمـل، صندوق النقد العربي ووزارة الاقتصاد.
- بودخدوخ، كريم (2010). أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001 –2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر.
- بن سمينة، دلال (2012). تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- جديد، شيرين (2009). فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية. أطروحة ماجستير منشورة. قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.
- الحاج، طارق.1999. المالية العامة، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- حربي، موسى عريقات (1999). مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

- حداد، أكرم، هذلول، مشهور (2005). النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، ط1، الأردن: دار وائل للنشر.
- الحوراني، أكرم محمود (2005). مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 2.
- الحمش، منير (2006). الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، سورية: دار مشرق ومغرب.
- حلمي، مراد(2007). مالية الدولة، مصر: منشورات جامعة عين شمس.
- الحلاق، سعيد، العجلوني، محمد (2008). النقود والبنوك والمصارف المركزية، الأردن: دار البازوري.
- الخزرجي، ثريا (2012). السياسة النقدية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي مع إشارة خاصة لتجربة كردستان العراق بعد عام 2003. مجلة جامعة نوروز، العدد صفر.
- الخطيب، خالد، شامية، أحمد (2012). أسس المالية العامة، ط4، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الرداوي، تيسير (2012). إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشر، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق.
- راتول، محمد، كروش، صلاح الدين (2014). تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000–2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66.
- ساكر، محمد (2006). محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

- السيوفي، قحطان (2008). السياسة المالية في سورية (أدواتها– ودورها الاقتصادي)، سورية: منشورات وزارة الثقافة.
- سالكي، سعاد (2010). محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري: الجزائر.
- العمادي، محمد (2004). تطور الفكر التنموي في سورية، سورية، دمشق: دار طلاس للنشر والترجمة.
- العيسى، نزار سعد الدين وقطف، إبراهيم سليمان (2006).الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد، عبد المطلب (2006). النظرية الاقتصادية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- عايب، وليد عبد الحميد (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- غندور، غسان (2017). النظام الضريبي السوري وآثاره الاقتصادية خلال الفترة (2001–2010)، مجلة جامعة كركوك، المجلد 7 العدد 7، السليمانية، العراق.
- قدي، عبد المجيد (2003). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- قابل، محمد صفوت (2010). نظريات وسياسات التجارة الدولية، من دون دار نشر.
- قصيباتي، سمر (2017)."العلاقات الاقتصادية وأهم سياسات التجارة الخارجية في سورية ما قبل الأزمة وخلالها وآفاق التجارة الخارجية خلال مرحلة إعادة إعمار"، ورقة بحثية في المؤتمر الاقتصادي "نحو رؤية اقتصادية وطنية لسورية المستقبل"، دمشق.
- كنعان، علي (2000). النظام المصرفي والنقدي في سورية، دمشق: سلسلة الرضا للمعلومات والنشر.
- كنعان، علي (2012).النقود والصيرفة والسياسة النقدية، بيروت: دار المنهل اللبناني.

- مصطفى، أحمد، السيد حسين، سهير (2000). السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- مقلد، رمضان محمد، نجا، علي عبد الوهاب. 2007. مبادئ الاقتصاد الكلي، مصر: الدار الجامعية.
- المكتب المركزي للإحصاء، قطاع التجارة الخارجية على الموقع www.cbssyr.sy
- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، قوة العمل، أعداد المتعطلين، على الموقع www.cbssyr.sy
- مصرف سورية المركزي، نشرات أسعار الصرف على الرابط: http://cb.gov.sy/ar/stats/category?id=958839c410
- مصرف سورية المركزي، تقارير التضخم للأعوام المذكورة: http://cb.gov.sy/ar/publications/inflation?page=3
- منظمة الأسكوا: http://css.escea.org.lb/edgd/1474/Syria.pdf
- مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية. التقارير السنوية، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان
- نصر، محمود مزيان فهد (2015). أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الثانية، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- هيئة الاستثمار السورية، التقرير السنوي الثامن للاستثمار في سورية، 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Olweny, Tobias & Chiluwe, Mambo (2012). The effect of Monetary Policy on Private Sector Investment in Kenya .Jornal of Applied Finance & Banking. Vol (2),No(2), UK.

تاريخ ورود البحث:2020/06/02
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2020/09/16